

## دولة القانون في الإسلام

الدولة القانونية ، هي الدولة التي يخضع فيها الحكام للقانون ، خضوع المحكومين له . وهي أمل من آمال البشرية : يبدو دانيًا حينًا ، ثم يبعد ويمعن في البعد حتى ليخيل إلى أبناء البشرية أنه كاد يكون سرابًا ، أو نداءً للعنقاء والحل الوفي !

وقد زاد من بعده أن اشتدت أوار الحروب الساخنة في العهود الأخيرة منذ وقعت الثورة الفرنسية ، ثم جاءت في أعقابها حروب نابليون الدولية ، فحرب سنة ١٩١٤ العالمية ، فمحنة سنة ١٩٣٩ البشرية ، فلما وضعت هذه الأخيرة أوزارها ، أعقبتها الحروب الباردة ، التي تسخن بدورها ، وتبرز ، حسب تقلبات السياسة ، ومخاوف الزعماء الحقيقية أو المدعى بها .

وقد منحت كل هذه الحروب الحكام ذرائع تبيح خرق القانون ، وتعطيله وتأجيله ، ومداراته ، وتخديره وتنويمه ، وإرهابه وإخضاعه ، مع تراشق المعسكرات بتهم يدور أكثرها حول إذلال كل معسكر للقانون وتمويهه أو تشويهه . على أن الذي يؤكد - مع الأسف الممض - أن أزمة القانون حقيقة واقعة ، وليست وهمًا أو خيالًا ، أن فقهاء الغرب المدلل بحجة للقانون وإعلاء كلمته ، والخضوع لسيادته ، اعترفوا في غير مداراة ، بأن دولة القانون في بلادهم دالت ، ولعل من أصرح هؤلاء « دى لانكفورت » في كتابه « القياصرة الجدد » ، وقد أُنذرتنا بدولة قياصرة تقوم في الغرب من طراز قياصرة روما ، لهم سلطان كسلطان هؤلاء القياصرة القدامى ، كما أُنذر ، بأننا صائرون إلى هذا المصير ، بغير وعى منا ، كأننا السائرون نيامًا ، فنسلم حرياتنا إلى يد مستبد ، فرارًا من حريتنا .

وقال الكاتب إن هؤلاء القياصرة في غير حاجة إلى إحداث انقلاب على الدستور ، أو ثورة ضده إذ حسبهم أن يتسللوا إلى مواطن القوة من دروب في الدستور نفسه . . .

• • •

لذلك كله أصبح الحديث عن دولة القاتون التي يسرى فيها الشرع العام ، على الحاكم مثل سريانه على الرعية ، من أحب الأحاديث إلى قلوب الناس ، الهامساً للأمل ، أو تعزية عن الواقع .  
وقد عرف الناس هذه الدولة ، كاملة المعالم ، واضحة الملامح ، صريحة لا تتوارى ، جلية لا يخطئها البصر ، مهما قصر ، حينما عرفوا الإسلام . قال نبي المسامين ، رسول الله صلى الله عليه وسلم لصحابته : « قاربوا وسددوا ، واعلموا أنه لن ينجو أحد منكم بعمله » ، فقال أصحابه ولا أنت يا رسول الله : قال : « ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمته منه فضال » ! ومعنى ذلك أن الرسول نفسه في حاجة إلى رحمة الله وفضله ، ولينل عفوه ، وينجو من عقابه .

فالقانون الذي يحكم الناس جميعاً ، وفي مقدمتهم رسول الله رب العالمين ، هو ما جاءت به الآية الكريمة : ( ليس بأمانيكم ولا أمانى أهل الكتاب ، من يعمل سوءاً يُجْزَ به ) ، ولم يهمل الرسول عليه أفضل الصلاة في أن يعلن هذا المبدأ ، بأكثر من أسلوب ، وبأكثر من عبارة ، وفي أكثر من مناسبة ، قال : « يا معشر قريش ، اشترُوا أنفسكم ، لا أغني عنكم من الله شيئاً ، ويا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً ، يا عباس بن عبد المطلب ما أغني عنك من الله شيئاً . يا فاطمة بنت محمد سئني ما شئت من مال ، لا أغني عنك من الله شيئاً » .

• • •

ولكن ما أيسر ما يقول الناس ، وما أكثر ما يقولونه ضد ما تطوى عليه الصدور ، وما تعلنه الأعمال ، فانظر ماذا جرى من محمد ، في

أكثر الأمور مسأً بقاب الإنسان وإثارة لوجدانه .  
 أسر المسلمون في غزوة بدر : أبا العاص بن الربيع : وكان من رجال  
 مكة المعدودين أمانة ومالا وتجارة ، وكان فوق ذلك زوج بنت رسول الله ،  
 من السيدة خديجة ، ولكن أبا العاص استمسك بدين قريش ، ولم يدخل  
 الإسلام ، وبقيت معه زينب بنت الرسول في مكة ، وأرسل أهل مكة  
 يفتدون أسراهم ، فبعثت زينب مالا لتفك أسر زوجها ، وبعثت معه قلادة  
 كانت أمها قد أهدتها إليها ، عندما زفت إلى زوجها ، فلما رأى الرسول  
 قلادة ابنته المهداة إليها من زوجته ، رق لحارقة : شديدة ، وقال للمسلمين  
 « إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها وتردوا عليها مالها فافعلوا » ، فقالوا : نعم  
 يا رسول الله ، وأطلقوه وردوا عليها مالها .

وقبل أن يطلق سراح أبي العاص أخذ النبي عليه عهداً أن يرد « زينب »  
 إليه لتلحق بالمسلمين بالمدينة ، وأوفى أبو العاص بالوعد ، حتى إذا كان  
 قبيل الفتح ، خرج أبو العاص بتجارة إلى الشام ، فيها بعض ماله ،  
 ومال لرجال من قريش ، فتصدت للقافلة سرية من المسلمين ، فاستولت  
 على مال القافلة وبضاعتها ، وفر أبو العاص ناجياً بنفسه . فإذا كان  
 الليل دخل على السيدة زينب بنت الرسول فاستجار بها فأجارته . فلما  
 خرج رسول الله إلى الصبح ، كبر وكبر الناس ، صرخت زينب من  
 صفة النساء : « أيها الناس إني قد أجزت أبا العاص بن الربيع ! » فلما  
 سلم الرسول من الصلاة أقبل على الناس يقول : أما والذي نفس محمد  
 بيده ، ما علمت بشيء من ذلك حتى سمعت ما سمعتم . إنه يجير  
 على المسلمين أديانهم . ثم انصرف فدخل إلى ابنته فقال : أي بنية !  
 أكرمي مثواه ، ولا يخلصن إليك ، أي لا يتصل بك اتصال الزوج -  
 فإنك لا تحلين له . ثم أرسل رسول الله ، إلى السرية التي أصابت مال  
 أبي العاص فقال : إن هذا الرجل منا حيث قد علمتم : وقد أصبتم له  
 مالا ، فإن تحسنوا وتردوا عليه الذي له فإننا نحب ذلك وإن أبيتم فهو

فيء الله أفاءه الله عليكم ، فأنتم أحق به ، قالو : يا رسول الله ، بل نرده ، فردوه . وأطلق سراح أبي العاص ، فعاد إلى مكة ، فوزع على أصحاب المال ما لهم ، ثم أعلن إسلامه قائلاً إنه لم يرد أن يعلن إسلامه ، قبل أن يرد الأمانات إلى ذويها ، حتى لا يظن أهل مكة ، أنه اتخذ من الإسلام ذريعة لأكل أموالهم .

فانظر كيف كان مسلك الرسول في الواقعتين ، دع عنك الرفق الذي اصطنعه ، والتواضع الذي أقسم به ، ودع عنك هذه الكلفة التي ندت من صدره ، وهو ينهى صلاته في الصباح ، معلناً أنه لم يعرف من قبل ، أن ابنته أجارت زوجها ، ليعلم الناس أنه لا يتواطأ حتى مع أحب الناس إليه ، وأقربهم إلى نفسه ، وأحقهم بالرعاية الخاصة ، على القانون ، فيعطى نفسه أكثر مما يعطى قانون الناس كافة .

إنما الغاية من ذكر هاتين الواقعتين ، أن الرسول سلم بحق السرية ورجالها في الاستيلاء على مال القافلة ، وأنها إن أرادت مصادرتها ، فلا تريب عليها ولا لوم . ولا يتوهم متوهم أن الرسول كان يعلم يقيناً أن المسلمين سيستجيبون لرجائه ، وسيفكون له أسر زوج ابنته . فقد رباهم على غير ذلك ، وعلمهم كيف يجهرون بالرأى ويشتدون فيه ، حتى قال أحدهم في غلظة لا مبرر لها : « أهذا المال مال أبيك ؟ » ، فإذا هم عمر بضرب عنق الرجل نهاه الرسول ، وقال قوله يحيطها الخلود بإطار من عنده : دعه يا عمر ، إن لصاحب الحق مقالا .

ويروى لنا التاريخ أن أنصاريماً كان له بستان ، وكان لآخر نخيل فيه ، فعرض عليه أن يبيعه النخيل فأبى ، فعرض عليه أن يبدله به نخيلاً في موضع آخر فأبى ، فرجع صاحب البستان شكواه إلى الرسول ، الذي أعاد عرض الأمرين على صاحب النخيل ، فأبى كذلك ، فاقترح الرسول أن يهب نخيله لصاحب البستان فركب رأسه ورفض ، وعندها فقط ، قال لصاحب البستان : أنت مضار فاخلع النخل .